# خارج الفقه

۲۸-۹-۱۴۰۱فقه اکبر ۲

۴۲

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

# أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- بيان ذلک* أن الذى تقرره الآية حكم مجعول لمصلحة الأمة يحفظ به مجتمع المسلمين من تسرب الخلاف و التشتت فيهم و شق عصاهم فلا يزيد على الولاية المعهودة بين الأمم و المجتمعات، تعطى للواحد من الإنسان افتراض الطاعة و نفوذ الكلمة، و هم يعلمون أنه ربما يعصى و ربما يغلط فى حكمه،

- * أى التوهم(مهدى الهادوى الطهرانى)

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۰

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- لكن إذا علم بمخالفته القانون فى حكمه لا يطاع فيه، و ينبه فيما أخطأ، و فيما يحتمل خطؤه ينفذ حكمه و إن كان مخطئا فى الواقع و لا يبالى بخطئه فإن مصلحة حفظ وحدة المجتمع و التحرز من تشتت الكلمة مصلحة يتدارک بها أمثال هذه الأغلاط و الاشتباهات.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۰

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و هذا حال أولى الأمر الواقع فى الآية فى افتراض طاعتهم فرض الله طاعتهم، على المؤمنين فإن أمروا بما يخالف الكتاب و السنة فلا يجوز ذلک منهم و لا ينفذ حكمهم لقول رسول الله ص: «**لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق**»



الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۰

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و قد روى هذا المعنى الفريقان و به يقيد إطلاق الآية، و أما الخطأ و الغلط فإن علم به رد إلى الحق و هو حكم الكتاب و السنة، و إن احتمل خطؤه نفذ فيه حكمه كما فيما علم عدم خطإه،

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۰

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و لا بأس بوجوب القبول و افتراض الطاعة فيما يخالف الواقع هذا النوع لأن مصلحة حفظ الوحدة فى الأمة و بقاء السؤدد و الأبهة تتدارک بها هذه المخالفة، و يعود إلى مثل ما تقرر فى أصول الفقه من حجية الطرق الظاهرية مع بقاء الأحكام الواقعية على حالها، و عند مخالفة مؤداها للواقع تتدارک المفسدة اللازمة بمصلحة الطريق.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۰

# أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و بالجملة طاعة أولى الأمر مفترضة و إن كانوا غير معصومين يجوز عليهم الفسق و الخطأ
- فإن فسقوا فلا طاعة لهم،
- و إن أخطئوا ردوا إلى الكتاب و السنة إن علم منهم ذلک،
- و نفذ حكمهم فيما لم يعلم ذلک، و لا بأس بإنفاذ ما يخالف حكم الله فى الواقع دون الظاهر رعاية لمصلحة الإسلام و المسلمين، و حفظا لوحدة الكلمة.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۰

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و أنت بالتأمل فيما قدمناه من البيان تعرف سقوط هذه الشبهة من أصلها، و ذلک أن هذا التقريب من الممكن أن نساعده فی تقييد إطلاق الآية فی صورة الفسق بما ذكر من قول النبی ص: «لا طاعة لمخلوق فی معصية الخالق» و ما يؤدی هذا المعنی من الآيات القرآنية كقوله: إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ: «الأعراف: ۲۸»، و ما فی هذا المعنی من الآيات.

الميزان فی تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۰

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و كذا من الممكن بل الواقع أن يجعل شرعا نظير هذه الحجية الظاهرية المذكورة كفرض طاعة أمراء السرايا الذين كان ينصبهم عليهم رسول الله ص، و كذا الحكام الذين كان يوليهم على البلاد كمكة و اليمن أو يخلفهم بالمدينة إذا خرج إلى غزاة، و كحجية قول المجتهد على مقلده و هكذا لكنه لا يوجب تقيد الآية فكون مسألة من المسائل صحيحة فى نفسه أمر و كونها مدلولا عليها بظاهر آية قرآنية أمر آخر.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۱

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- فالآية تدل على افتراض طاعة أولى الأمر هؤلاء، و لم تقيده بقيد و لا شرط، و ليس فى الآيات القرآنية ما يقيد الآية فى مدلولها حتى يعود معنى قوله «وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» إلى مثل قولنا: و أطيعوا أولى الأمر منكم فيما لم يأمروا بمعصية أو لم تعلموا بخطئهم فإن أمروكم بمعصية فلا طاعة عليكم، و إن علمتم خطأهم فقوموهم بالرد إلى الكتاب و السنة فما هذا معنى قوله: وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۱

## أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- مع أن الله سبحانه أبان ما هو أوضح من هذا القيد فيما هو دون هذه الطاعة المفترضة كقوله فی الوالدين: وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بوالدَيْه حُسْناً وَ إِنْ جاهَداکَ لتُشْرِکَ بی ما لَيْسَ لَکَ به عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُما الآية: «العنكبوت: ٨» فما باله لم يظْهَر شيئا من هذه القيود فی آية تشتمل على أس أساس الدين، و إليها تنتهی عامة أعراق السعادة الإنسانية.



الميزان فی تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۱

# أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- على أن الآية جمع فيها بين الرسول و أولى الأمر، و ذكر لهما معا طاعة واحدة فقال: وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، و لا يجوز على الرسول أَن يأمر بمعصية أَو يغلط فى حَكم فلو جاز شيء من ذلك على أولى الأمر لم يسع إلا أن يذكر القيد الوارد عليهم فلا مناص من أخذ الآية مطلقة من غير أى تقييد، و لازمه اعتبار العصمة فى جانب أولى الأمر كما اعتبر فى جانب رسول الله ص من غير فرق.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۱

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- ثم إن المراد بالأمر فی أولی الأمر هو الشأن الراجع إلی دین المؤمنین المخاطبین بهذا الخطاب أو دنیاهم علی ما یؤیده قوله تعالی: وَ شاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ: «آل عمران: ۱۵۹»، و قوله فی مدح المتقین: وَ أَمْرُهُمْ شُورى بَيْنَهُمْ: «الشوری: ۳۸»، و إن کان من الجائز بوجه أن یراد بالأمر ما یقابل النهی لکنه بعید.

المیزان فی تفسیر القرآن، ج۴، ص: ۳۹۱

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و قد قيد بقوله: «مِنْكُمْ» و ظاهره كونه ظرفا مستقرا أى أُولِي الأمر كائنين مِنكم و هو نظير قوله تعالى: هُوَ الَّذى بَعَثَ فِى الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ: «الجمعة: ٢»، و قوله فى دعوة إبراهيم: رَبَّنا وَ ابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ: «البقرة: ١٢٩»، و قوله: رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آياتِى: «الأعراف: ٣٥»،



الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۱

# أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و بهذا يندفع ما ذكره بعضهم:
- أن تقييد أولى الأمر بقوله: «مِنْكُمْ» يدل على أن الواحد منهم إنسان عادى مثلنا و همَ منا و نحن مؤمنون من غير مزية عصمة إلهية.



الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۲

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- ثم إن أولى الأمر لما كان اسم جمع يدل على كثرة جمعية فى هؤلاء المسمين بأولى الأمر فهذا لا شک فيه لكن يحتمل فى بادئ النظر أن يكونوا آحادا يلى الأمر و يتلبس بافتراض الطاعة واحد منهم بعد الواحد فينسب افتراض الطاعة إلى جميعهم بحسب اللفظ، و الأخذ بجامع المعنى، كقولنا: صل فرائضک و أطع سادتک و كبراء قومک.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۲

## أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و من عجيب الكلام ما ذكره الرازى: أن هذا المعنى يوجب حمل الجمع على المفرد، و هو خلاف الظاهر، و قد غفل عن أن هذا استعمال شائع فى اللغة، و القرآن ملىء به كقوله تعالى: فَلا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ: «القلم: ٨»، و قوله: فَلا تُطِعِ الْكافِرِينَ: «الفرقان: ٥٢»، و قوله: إِنَّا أَطَعْنا سادَتَنا وَ كُبَراءَنا: «الأحزاب: ٦٧»، و قوله: وَ لا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ: «الشعراء: ١٥١»، و قوله: حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ: «البقرة: ٢٣٨»، و قوله: وَ اخْفِضْ جَناحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ: «الحجر: ٨٨»، إلى غير ذلك من الموارد المختلفة بالإثبات و النفى، و الإخبار و الإنشاء.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۲

## أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و الذى هو خلاف الظاهر من حمل الجمع على المفرد هو أن يطلق لفظ الجمع و يراد به واحد من آحاده لا أن يوقع حكم على الجمع بحيث ينحل إلى أحكام متعددة بتعدد الآحاد، كقولنا: أكرم علماء بلدک أى أكرم هذا العالم، و أكرم ذاک العالم، و هكذا.



الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۲

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و يحتمل أيضا أن يكون المراد بأولى الأمر- هؤلاء الذين هم متعلق افتراض الطاعة- الجمع من حيث هو جمع أى الهيئة الحاصلة من عدة معدودة كل واحد منهم من أولى الأمر، و هو أن يكون صاحب نفوذ فى الناس، و ذا تأثير فى أمورهم كرؤساء الجنود و السرايا و العلماء و أولياء الدولة، و سراة القوم،

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۲

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- بل كما ذكره فی المنار هم أهل الحل و العقد الذين تثق بهم الأمة من العلماء و الرؤساء فی الجيش و المصالح العامة كالتجارة و الصناعات و الزراعة و كذا رؤساء العمال و الأحزاب، و مديرو الجرائد المحترمة، و رؤساء تحريرها! فهذا معنى كون أولی الأمر هم أهل الحل و العقد، و هم الهيئة الاجتماعية من وجوه الأمة لكن الشأن فی تطبيق مضمون تمام الآية علی هذا الاحتمال.

الميزان فی تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۲

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- الآية دالة – كما عرفت – على عصمة أولى الأمر و قد اضطر إلى قبول ذلك القائلون بهذا المعنى من المفسرين.



الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۳

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- فهل المتصف بهذه العصمة أفراد هذه الهيئة فيكون كل واحد واحد منهم معصوما فالجميع معصوم إذ ليس المجموع إلا الآحاد؟ لكن من البديهى أن لم يمر بهذه الأمة يوم يجتمع فيه جماعة من أهل الحل و العقد كلهم معصومون على إنفاذ أمر من أمور الأمة و من المحال أن يأمر الله بشىء لا مصداق له فى الخارج،

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۳

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- أو أن هذه العصمة– و هی صفة حقيقية– قائمة بتلک الهيئة قيام الصفة بموصوفها و إن كانت الأجزاء و الأفراد غير معصومين بل يجوز عليهم من الشرک و المعصية ما يجوز على سائر أفراد الناس فالرأی الذی يراه الفرد يجوز فيه الخطأ و أن يكون داعيا إلى الضلال و المعصية بخلاف ما إذا رأته الهيئة المذكورة لعصمتها؟ و هذا أيضا محال و كيف يتصور اتصاف موضوع اعتبارى بصفة حقيقية أعنى اتصاف الهيئة الاجتماعية بالعصمة.



الميزان فی تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۳

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- أو أن عصمة هذه الهيئة ليست وصفا لأفرادها و لا لنفس الهيئة بل حقيقته أن الله يصون هذه الهيئة أن تأمر بمعصية أو ترى رأيا فتخطئ فيه، كما أن الخبر المتواتر مصون عن الكذب، و مع ذلک ليست هذه العصمة بوصف لكل واحد من المخبرين و لا للهيئة الاجتماعية بل حقيقته أن العادة جارية على امتناع الكذب فيه،

الميزان فی تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۳

## أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و بعبارة أخرى هو تعالى يصون الخبر الذى هذا شأنه عن وقوع الخطإ فيه و تسرب الكذب عليه، فيكون رأى أولى الأمر مما لا يقع فيه الخطأ البتة و إن لم يكن آحادهم و لا هيئتهم متصفة بصفة زائدة بل هو كالخبر المتواتر مصون عن الكذب و الخطإ و ليكن هذا معنى العصمة فى أولى الأمر، و الآية لا تدل على أزيد من أن رأيهم غير خابط بل مصيب يوافق الكتاب و السنة، و هو من عناية الله على الأمة،



 الميزان فى تفسير القرآن، ج ۴، ص: ۳۹۳

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و قد روى عن النبى ص أنه قال: لا تجتمع أمتى على خطإ.



۲۶ الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۳

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- أما الروايۀ فهی أجنبيۀ عن المورد فإنها إن صحت فإنما تنفی اجتماع الأمۀ علی خطإ، و لا تنفی اجتماع أهل الحل و العقد منهم علی خطإ، و للأمۀ معنی و لأهل الحل و العقد معنی آخر، و لا دليل علی إرادۀ معنی الثانی من لفظ الأول،
- و كذا لا تنفی الخطأ عن اجتماع الأمۀ بل تنفی الاجتماع علی خطإ، و بينهما فرق.



۲۷ الميزان فی تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۳

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- و يعود معنى الروايۀ إلى أن الخطأ فى مسألۀ من المسائل لا يستوعب الأمۀ بل يكون دائما فيهم من هو على الحق: إما كلهم أو بعضهم و لو معصوم واحد،

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۴

أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

- فيوافق ما دل من الآيات و الروايات على أن دين الإسلام و ملة الحق لا يرتفع من الأرض بل هو باق إلى يوم القيامة، قال تعالى: فَإِنْ يَكْفُرْ بِها هؤُلاءِ فَقَدْ وَكَّلْنا بِها قَوْماً لَيْسُوا بِها بِكافِرِينَ: «الأنعام:٨٩» و قوله: وَ جَعَلَها كَلِمَةً باقِيَةً فِي عَقِبِهِ: «الزخرف: ٢٨» و قوله: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ: «الحجر: ٩» و قوله: وَ إِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ: «فصلت: ٤٢» إلى غير ذلك من الآيات.

الميزان فى تفسير القرآن، ج۴، ص: ۳۹۴